وقائع المؤتمر الخامس للأكاديمية الدولية للبحوث في الاقتصاد والإدارة حول "استراتيجيات الشركات وسياسات الحكومات في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين"

(كوالالمبور: 28 – 30 ديسمبر 2009)

عرض : وليد عبدمولاه

ملخص وقائع المؤتمر الخامس للأكاديمية الدولية للبحوث في الاقتصاد والإدارة حول "استراتيجيات الشركات وسياسات الحكومات في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين"

(كوالالمبور: 28 – 30 ديسمبر 2009)

عرض: وليد عبدمولاه*

مقدمة

عقدت الأكاديمية الدولية للبحوث في الاقتصاد والإدارة برعاية من جامعة فلوريدا الأمريكية وجامعة كينج سان الماليزية مؤتمرها الخامس حول "استراتيجيات الشركات وسياسات الحكومات في مواجهة تحديات القرن 21"، وذلك في مدينة كوالالمبور في الفترة 28–30 ديسمبر من عام 2009.

يتيح هذا المؤتمر السنوي فرصة فريدة لتبادل الآراء واستعراض الخبرات بين الأكاديميين وصناع القرار في مختلف مجالات الاقتصاد والإدارة وإدارة الأعمال خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة. إضافة إلى ذلك، فإن هذا الملتقى يشكل فرصة مهمة للنشر في العديد من المجلات الدولية والمحلية المحكمة الراعية للحدث، منها ثلاث مجلات أمريكية وخمس بريطانية ومجلة كندية وأخرى إيطالية. وقد تم قبول 177 ورقة من أكثر من 40 دولة غطت ستة تخصصات، وهي الاقتصاد والمالية والمحاسبة والإدارة والتسويق وأنظمة إدارة المعلومات.

في ما يلي عرض مختصر للأوراق الرئيسية في مجال الاقتصاد، بالإضافة إلى عرض موجز لأهم محاور الأوراق المطروحة في مجالات التخصص الأخرى.

أهم الأوراق في مجال الاقتصاد

كانت الورقة الأولى تحت عنوان: "علاقة أسواق الأوراق المالية بالنمو الاقتصادي في الدول الناشئة: منهج السببية والاندماج المشترك"، من تأليف أكرم أرديم أستاذ الاقتصاد بجامعة إرسيس بتركيا وأونور قوزبزي وفاتح القون وصبان نزليقلو.

* عضو الهيئة العلمية – المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

إستهدفت الورقة دراسة العلاقة قصيرة المدى وطويلة المدى بين أداء أسواق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي في ست دول ناشئة، وهي ماليزيا وتركيا والمكسيك وكوريا والهند والبرازيل، إعتماداً على بيانات فصلية. أكدت نتائج الورقة على وجود علاقة وثيقة بين أداء الأسواق المالية والأداء الاقتصادي في المدى الطويل، ودلت على أهمية أسواق الأسهم كقوة دافعة للنمو الاقتصادي على المدى القصير. كما أشارت الورقة إلى أن هذه النتائج مرتبطة جداً بحجم أسواق الأوراق المالية.

أما الورقة الثانية: فكانت تحت عنوان "كفاءة البنوك والعوامل المحددة: حالة البلدان النامية" من إعداد تشان جي سوك، ومهد زيني عبد الكريم من جامعة ملايا – ماليزيا.

إستهدفت هذه الورقة دراسة محددات كفاءة البنوك في الدول النامية في ظل تأثير العولمة وتحرير الأسواق المالية على الشركات المصرفية في عدد من الدول في آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء. تقوم الورقة في مرحلة أولى إعتماداً على نهج الحد العشوائي باحتساب درجات الكفاءة من حيث التكلفة والربح لكل العينة. وتقوم في مرحلة ثانية بتفسير هذه الدرجات بعوامل محددة باستخدام نموذج إنحدار «توبيت».

تشير النتائج إلى تميز البنوك التجارية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث الكلفة، وتميز البنوك التجارية لدول آسيا من حيث الربح. إضافة إلى ذلك، فإن النتائج تشير إلى وجود علاقة سلبية بين راس المال كنسبة من إجمالي الموجودات ومستوى الكفاءة، مما يعني أن الزيادة في استخدام الديون لتمويل العمليات البنكية تساهم في زيادة كفاءة البنوك. كما تبين النتائج ارتباط نسبة العائد على الموجودات ونسبة القروض إلى إجمالي الموجودات بمستوى كفاءة موجب. هذا يعني أن أنشطة الإقراض في هذه الدول تنفذ بكفاءة يمكن تحسينها عن طريق التخصص بدلاً من التنويع.

الورقة الثالثة بعنوان «المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في نيجيريا وطرح نموذج المزارعة» من إعداد موسى لربيني ومصطفى عمر محمد واولدوكون نافيو من الجامعة الدولية الإسلامية – ماليزيا.

تطرح هذه الورقة المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في نيجيريا منذ اكتشاف النفط في أوائل عام 1960، وفشل كل السياسات الرامية للنهوض بهذا القطاع المهم، على غرار سياسات التمويل الصغير الهادفة للحد من الصعوبات المالية لصغار المزارعين. تعيد الورقة تقييم العلاقة بين المزارعين والمؤسسات المالية على أساس نموذج المزارعة، إعتماداً على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة من قبل الطرفين، الأمر الذي من شأنه أن يعزز التزام وتعاون الطرفين من أجل نجاح العملة التجارية. بالإضافة إلى أن نموذج المزارعة من شأنه أن يحد من ارتفاع أسعار الفائدة الذي يشكل أحد أهم أسباب الصعوبات المالية للمزارعين.

علاوة على ذلك، فإن من أهم مزايا هذا النموذج تقديم فرصة للاستثمار، وتنويع المخاطر للمؤسسات المالية والمزارعين على حد سواء، والتي من شأنها زيادة إنتاجية القطاع الزراعي وتوليد فرص عمل.

الورقة الرابعة: بعنوان «تأثير سوق الأوراق المالية على مستوى الطلب للنقد في الصين» من إعداد شيهوي قنق، ومنصور جوزوه، وزيادي محمد طاهر، من كلية الاقتصاد والتصرف – ماليزيا.

تعنى الورقة بالعلاقة بين أسواق الأوراق المالية والطلب الحقيقي للنقد في الصين، إعتماداً على نهج الاندماج المشترك باستخدام بيانات فصلية للفترة بين عامي 1994 و 2008 .

خلصت الورقة إلى أربعة نتائج مهمة: أولاً، تظهر النتائج علاقة طويلة المدى مستقرة بين الطلب على النقد بمعناه الضيق (M_1) ومحدداته التي تنطوي على إجمالي المبيعات للسلع الاستهلاكية، ومعدل دوران الأسهم، وسعر الفائدة الأجنبي بالإضافة لسعر الفائدة المحلي قصير المدى (7 أيام)، ومع ذلك فإن تأثير سوق الأسهم على الطلب الحقيقي للنقد يفتقد للمعنوية الإحصائية على المدى البعيد.

ثانياً، تظهر النتائج علاقة مستقرة وطويلة المدى بين الطلب على النقد بمعناه الواسع (M_2) وإجمالي مبيعات السلع الاستهلاكية، ومعدل دوران الأسهم، وسعر الفائدة الأجنبي وسعر الفائدة المحلي قصير المدى (سنة). إضافة إلى ذلك فإن معدل دوران الأسهم يرتبط بشكل سلبي مع مستوى الطلب الحقيقي للنقود (M_2).

ثالثاً، إن عدم أخذ معدل دوران الأسهم بعين الاعتبار قد يؤدي إلى سوء تقدير لدالة الطلب على النقود. وأخيراً، تخلص الورقة إلى أن الاعتماد على معدل دوران الأسهم هو أكثر ملاءمة لقياس علاقة أسواق الأوراق المالية مع الطلب على النقود بدلاً من أسعار الأسهم.

الورقة الخامسة تحت عنوان: «التكامل التجاري العربي: نموذج الجاذبية» من إعداد وليد عبد مولاه، من المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

تتناول الورقة التكامل التجاري العربي في ضوء إتفاقات التجارة الإقليمية وهي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالإضافة لاتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وإتفاقية أغادير في عام 2004. تهدف الورقة إلى تعزيز الفهم للعوامل الرئيسية المؤثرة على التجارة البينية العربية. لتحقيق هذا الهدف، قامت الورقة بتقدير نموذج الجاذبية باستخدام بيانات الصادرات والواردات للفترة بين عامي 1990 و 2007 لـ 21 دولة عربية و77 شريك تجاري. تشير النتائج إلى أن التصدير والاستيراد يخضعان لقوى متقاربة، حيث يؤثر حجم الاقتصاد من حيث الناتج المحلي وعدد السكان إيجاباً على التجارة الثنائية، بينما تؤثر تكاليف التجارة سلباً على حجم التجارة.

أما في ما يتعلق بآثار إتفاقيات التجارة الإقليمية فتبقى غير واضحة، حيث تخلص النتائج إلى أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أدت إلى تعزيز التجارية البنية إلى حد ما، على غرار إتحاد المغرب العربي واتفاقية أغادير. على العكس من ذلك، تبدو مكاسب مجلس التعاون الخليجي غير ملموسة. ويمكن تفسير ذلك، بضعف التكامل بين صادرات هذه الدول، إلى جانب التدفقات التجارية الهامة تاريخياً مع الدول

الكبرى، وزيادتها في الأونة الأخيرة مع دول جنوب شرقي آسيا. تدعو هذه النتائج لمحاولة تعزيز التجارة البينية للدول العربية من خلال تنويع وتشجيع المنتوجات المحلية والحد من تكاليف التجارة وتعزيز حرية التجارة.

الورقة السادسة بعنوان «محددات تدفقات رأس المال الأجنبي إلى أندونيسيا» من إعداد محمد أشرف عبدالله، شاذلي أبو منصور، وشين هونغ بوه، من جامعة سرواك – ماليزيا

تهدف هذه الورقة لدراسة القوى المحركة لتدفقات رأس المال الأجنبي الداخل لأندونيسيا. إستخدمت هذه الدراسة المتغيرات المفسرة التالية: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سعر الفائدة لسوق المال، الميزانية العامة، ميزان الحساب الجاري وسعر الفائدة على سندات الخزانة الأمريكية 3 أشهر. تعتمد الدراسة على البيانات الفصلية بين عامي 1987 و 2006. تخلص الدراسة اعتماداً على نموذج الاندماج المشترك إلى وجود علاقة مستقرة طويلة المدى بين المتغيرات. إضافة إلى ذلك، فإن فائض أو عجز الميزانية العامة بالإضافة لميزان الحساب الجاري تعتبر متغيرات حتمية في تفسير التدفقات الداخلة إلى أندونيسيا.

الورقة السابعة بعنوان «محددات نظرة سوق العمل للاستعداد الوظيفي بين الحاصلين على بكالوريس إدارة الأعمال في الجامعات الحكومية والخاصة». من إعداد تشونغ واي، ويات مي ليم – من جامعة تنقو عبدالرحمن.

تهدف الورقة لتفسير واقع البطالة المتعاظمة بين الشباب في الآونة الأخيرة في ماليزيا، التي يمكن إرجاعها إلى ضعف استعدادهم الوظيفي. إستهدفت الدراسة خريجي إدارة الأعمال والإدارة نظراً للأعداد الكبيرة التي تدخل سنوياً في سوق العمل. تبحث هذه الدراسة محددات سوق العمل لاستقبال هذه الأعداد من الخريجين للعمل، بالاعتماد على عينة من 300 طالب جامعي و20 من أرباب العمل. خلصت هذه الدراسة الميدانية إلى أن أداء الجامعة هو العامل الأكثر تأثيراً على استعداد الخريجين الوظيفي، يليه نوعية الجامعة ثم الخبرة المكتسبة أثناء الحياة أو أثناء الحياة الجامعية. على أساس من هذه النتائج، خلصت الورقة إلى مجموعة من التوصيات، أهمها تكثيف التدريب أثناء سنوات الدراسة، من أجل دفع نوعية التعليم الجامعي الحكومي والخاص على حد سواء.

الورقة الثامنة تحت عنوان «تكافؤ القوة الشرائية في 5 دول في آسيا، نموذج الارتباط المشترك المتحرك» من إعداد حواتي جنور، ونوريحا هليد، وايزاني ابراهيم من جامعة كينج سان في ماليزيا.

تهدف هذه الورقة لاستقصاء مدى صلاحية نظرية تكافؤ القوة الشرائية لخمس دول آسيوية، وهي ماليزيا، وأندونيسيا، وتايلندا، وفيليبين وسنغافورة. لذلك فقد تم اختيار نموذج جوهانسن للارتباط المشترك طويل المدى بين أسعار الصرف ومؤشر الأسعار. ونظر لتعرض هذه الدول للعديد من التغيرات والأزمات، خاصة منها الأزمة المالية لسنة 1997، فقد تم اعتماد نموذج الارتباط المشترك المتغير في الزمن. إضافة إلى

ذلك، فقد اقترحت الورقة توسيع نطاق التحليل لدمج سعر الفائدة، لتقصي تأثيره على العلاقة بين سعر الصرف والأسعار.

تخلص الورقة إلى نتائج مهمة، حيث تبين الدور الهام الذي يلعبه سعر الفائدة على الارتباط بين سعر الصرف والأسعار، كذلك تبين الورقة أن هذا التأثير يتغير مع الزمن. إعتماداً على هذه النتائج توصي الورقة السلطات النقدية في هذه الدول بأهمية النظر في التغيرات الهيكلية وأثرها على تكافؤ القوة الشرائية لهذه الدول.

الورقة التاسعة بعنوان: «محددات نمو سوق الأوراق المالية الماليزي» من إعداد شرملواتي سيبكي، وشمشوبردة راملي، من جامعة كينج سان في ماليزيا.

تهدف هذه الورقة للتعرف على محددات نمو سوق الأوراق المالية في ماليزيا. قامت الورقة باختبار نموذج قياسي إعتماداً على بيانات للفترة بين عامي 2000 و 2007. تخلص الورقة إلى ثلاث نتائج مهمة، أولاً، تشكل السيولة عنصراً رئيسياً في تطوير سوق ماليزيا للأوراق المالية. ثانياً، يؤثر نمو القطاع البنكي سلباً على نمو سوق الأوراق المالية، مما يدل على أن القطاع البنكي يعد بديلاً للاستثمار في سوق الأوراق المالية. ثالثاً، المحددات الاقتصادية الكلية كمستوى النمو الاقتصادي، والتضخم ومعدل الادخار لا تؤثر على نمو البورصة.

توصي الورقة بضرورة تعزيز السيولة من أجل دفع سوق الأوراق المالية إلى الأمام. ولكن يجب أن تكون هذه الجهود متوازنة إذا ما أريد للقطاع البنكي الماليزي أن يتطور.

الورقة العاشرة بعنوان: «تحليل قياسي لاختلال سعر الصرف والاستثمار الوافد في ماليزيا» من إعداد نور زهيرة، ومحمد يوسف، من الجامعة الدولية الإسلامية في ماليزيا.

تكمن أهمية هذه النظرية في المخاطر الناجمة عن المغالاة في مستوى سعر الصرف وتأثيره السلبي على القدرة التنافسية لماليزيا، في حين تمثل الحالة المعاكسة لمستوى سعر الصرف فرصة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي. تقدم هذه الورقة محاولة لتقييم أثر اختلال سعر الصرف على تدفقات الاستثمار في المحافظ المالية. تظهر النتائج إرتباطاً سلبياً بين اختلال سعر الصرف والاستثمار في المحافظ، على وجه التحديد، تقوض المغالاة في سعر الصرف تدفقات الاستثمار، في حين لا يؤدي ضعف سعر الصرف إلى استقطاب أكثر للاستثمار. لذلك فإنه ينبغي توجه سياسات سعر الصرف من أجل الحفاظ على توافق سعر الصرف مع المستوى الحقيقي لتجنب المغالاة لفترات طويلة من شأنها أن تنفر المستثمر الأجنبي .

الورقة الحادي عشر بعنوان «بنية الأقراض وتعرض المصارف الإسلامية لمخاطر الإعسار «، من إعداد ايسية عبدالرحمن، من جامعة كينج سان في ماليزيا.

تعنى هذه الورقة بدراسة تأثير هيكل الأقراض على مستوى التعرض لمخاطر الإعسار للبنوك الإسلامية. وتنظر لهذه العلاقة من ثلاثة جوانب، أولاً، عن طريق تحليل أربعة هياكل للأقراض (وهي الأقراض العقاري، التخصص في الأقراض، إستقرار محفظة الأقراض على المديين القصير والمتوسط)، ثانياً، من خلال دمج متغيرات الاقتصاد الكلي والجزئي. وثالثاً، من خلال إندماج الأزمة الآسوية لعام 1997، فضلاً عن أزمة الرهن العقاري الآنية.

تشير النتائج إلى أن الزيادة في الأقراض العقاري تمكن من خفض خطر التعرض للإعسار، ومع ذلك فإن زيادة تركز الهيكل الاقراضي من شأنها أن تزيد التعرض لهذا الخطر. كذلك تبين الورقة أن زيادة الاستقرار في هيكل الأقراض من شأنها خفض مخاطر الإعسار في الأجل القصير فقط.

مُلاحظات ختامية

بالإضافة إلى الأوراق الرئيسية في مجال الاقتصاد التي تم استعراضها، فإنه يلاحظ أن الجلسة الأخيرة قد خصصت لاقتصاد البيئة، حيث تم تقديم خمس أوراق تطرقت أول ثلاث منها لكيفية التعامل مع التغير المناخي وإدارة الكوارث في بنغلادش وكيفية تصدير آثار التغير المناخي على إنتاج وتربية الحيوانات المائية في ماليزيا وأندونيسيا. في حين إقترحت الورقة الرابعة سمات «البيت الأخضر» في النمذجة البيئية. أما الورقة الخامسة، فقد تقدمت بنموذج للاستفادة من إدارة المخلفات البلدية الصلبة لخفض إنبعاث الكربون في ماليزيا.

وقد ناقش المؤتمر في جلسات متزامنة بقية الأوراق حسب التخصصات المذكورة أعلاه وحول محاور مختلفة. فعلى سبيل المثال، تضمنت جلسة المالية محاور متعددة، من أهمها الاستثمار والمالية الإسلامية وكفاءة أسواق الأوراق المالية والقطاع البنكي وحوكمة الشركات. كذلك فقد تضمن تخصص التسويق محاور من أهمها التجارة الالكترونية والسياحة.